

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة توافق حضرمي بناء على مخرجات الحلقة النقاشية
حضرموت في مسار الحوار: رؤى التوافق واستحقاقات الشراكة

نظمت منظمة سانس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان، بالشراكة مع منتدى مستقبل حضرموت، حلقة نقاشية عبر منصة Google Meet بعنوان:

"حضرموت في مسار الحوار: رؤى التوافق واستحقاقات الشراكة"، وذلك مساء يوم الخميس 26 فبراير 2026م، الساعة 10:30 مساءً بتوقيت المكلا.

وقد جاءت هذه الحلقة في ظرف سياسي دقيق تمر به البلاد عموماً وحضرموت على وجه الخصوص، بهدف فتح نقاش مسؤول حول المشاريع السياسية المطروحة، وتحليل فرص التوافق بينها، واستكشاف آليات الشراكة الممكنة بما يخدم المصلحة الحضرمية العليا.

الضيوف:

- د. عبدالعزيز جابر – رئيس الفريق الوطني للحكم الذاتي ، رئيس الدائرة السياسية لمؤتمر حضرموت الجامع.
- د. سعد الدين بن طالب – عضو منتدى مستقبل حضرموت، وعضو هيئة رئاسة مجلس حضرموت الوطني.
- د. رفعت باصريح – الأمين العام المساعد لمجلس حضرموت الوطني.
- أ. فؤاد راشد – رئيس المجلس الأعلى للحراك الجنوبي.
- أ. عبد الهادي التميمي – رئيس اللجنة التحضيرية للمجلس الموحد.
- د. سعيد العمودي – عضو هيئة رئاسة حلف قبائل حضرموت.

إدارة الحلقة:

د. صايل بن رباع.

الأمين العام لمنتدى مستقبل حضرموت

المخرجات والتوافقات

بعد نقاش مستفيض ومسؤول، تم التوافق على ما يلي:

أولاً: استقلالية القرار الحضرمي

- التأكيد على استقلالية حضرموت في تقرير مستقبلها السياسي باعتباره حقاً أصيلاً لشعبها، يمارس عبر الوسائل الديمقراطية الحرة والنزيهة.

ثانياً: الحكم الذاتي كامل الصلاحيات كحد أدنى حضرمي وإدارة المرحلة

- اعتبار الحكم الذاتي لحضرموت الحد الأدنى المقبول حضرمياً في المرحلة الراهنة، مع رفع سقف الطموحات الحضرمية وفق إرادة شعب حضرموت ومصالحه الاستراتيجية.

- التأكيد على أن حضرموت بحاجة إلى إدارة المرحلة الحالية عبر نظام حكم ذاتي حضرمي فاعل، بما يضمن ضبط إدارة الموارد والقرار والسيادة المحلية.

- التأكيد على أن المشروع السياسي للحكم الذاتي كامل الصلاحية يأتي في إطار التوافقات النهائية في الجنوب ثم ترتيبات التسويات النهائية في اليمن، بما يضمن انسجام الترتيبات الحضرمية مع الإطارين الجنوبي والوطني الأوسع، وبما لا ينتج تعارضاً مع متطلبات التسوية الشاملة.

ويُقصد بالحكم الذاتي:

نظام حكم ذاتي حضرمي مستقل له إرادة حرة وسيادة، يمتلك صلاحيات كاملة للحكم والإدارة، عبر نظام هياكل متوازنة يحقق المسؤولية والمساءلة، ويؤسس لمؤسسات تشريعية وقضائية ورقابية وتنفيذية قادرة على إنفاذ القانون وتحقيق الشفافية ومنع الفساد، وصولاً إلى مجتمع تسوده العدالة والتنمية والكفاءة وحكم القانون.

ثالثاً: مبادئ الحكم الذاتي كامل الصلاحيات

- تمتع حضرموت بكامل الصلاحيات على أرضها وثروتها ومواطنيها.
- حقها في إقرار دستورها ورموزها ومؤسساتها.
- أن تكون أي صلاحيات مشتركة (كالعملة والتمثيل الخارجي والدفاع) قائمة على معايير عادلة تضمن مشاركة فاعلة بحجم حضرموت.
- الحفاظ على الهوية الحضرمية كهوية غير قابلة للذوبان.
- الالتزام الكامل بحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة.

رابعاً: الإطار الوطني والعلاقات الاستراتيجية

- التأكيد على أهمية العلاقة مع المحافظات ذات الامتداد الثقافي والتاريخي، وخاصة شبوة والمهرة وسقطرى، باعتبارها علاقة استراتيجية تقوم على المصالح المشتركة والتكامل التنموي.

- تأكيد أن المشروع الحضرمي للحكم الذاتي يتحرك ضمن مسار تفاهم وتوافق مع الشركاء في الجنوب، ومع بقية القوى الوطنية في اليمن عموماً، بما يعزز فرص دمج الرؤية الحضرمية في أي ترتيبات سياسية قادمة.

- لا ترى المكونات والقيادات الحضرمية المشاركة تناقضاً بين هذا المشروع وبين إمكانية الجلوس والتفاهم مع سائر الأطراف، ويُنظر إلى هذا المسار باعتباره يسير نحو توافق أغلبي داخل حضرموت قابل للاندماج في التسويات الوطنية الشاملة.

خامساً: المراجع والوثائق الحضرمية

- يعتمد هذا التوافق حول مشروع الحكم الذاتي على المشاريع المقدمه من المكونات المشاركة في هذه الحلقة وما طرح فيها وما صاغته هذه الوثيقة ويفتح المجال أمام باقي المكونات لتقديم مشاريعها لمناقشتها..

- يتم استلام نسخ من هذه المشاريع من كافة المكونات، وتوزيعها على الفريق الحضرمي المشكل بموجب هذه الوثيقة، من أجل مرحلة ما بعد التوافق على صيغة الحكم الذاتي كامل الصلاحيات.

سادساً: التأهيل والدعم الفني

- ضرورة الدخول للحوار بفريق حضرمي موحد وضرورة إعداد وتأهيل ممثلي حضرموت فنياً وقانونياً قبل الدخول في أي حوار شامل.
- اعتبار هذا التوافق رافداً مهماً للجنة الرؤية الحضرمية الموحدة التي شكلها فخامة الأستاذ/ سالم أحمد الخنبشي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت.
- إعلان استعداد المراكز الفكرية الحضرمية، كمنتدى مستقبل حضرموت، ومنظمة سائس، لتقديم التأهيل والدعم الفني لصياغة الرؤية بشكل مهني لتكون وثيقة وطنية حضرمية جامعة.

سابعاً: آليات المتابعة وتشكيل فريق العمل

- يتوافق المشاركون على أن يكون هذا اللقاء بمثابة خطوة تأسيسية لتشكيل فريق حضرمي مشترك من المنظمات والمكونات المذكورة ومن شارك في هذه الحلقة، يتولى بلورة مشروع توافقي حضرمي معتمد على ماتم الإتفاق عليه في هذه الوثيقة وصياغة الرؤية النهائية.
- يعمل الفريق تحت مظلة لجنة يرأسها محافظ حضرموت، ويجوز توسيع عضويته وفقاً لمقتضيات مصلحة العمل والتوافق بين المكونات، بما يضمن تمثيلاً مناسباً للمكونات السياسية والاجتماعية والمدنية.

- يتولى الفريق استلام ومراجعة المشاريع والرؤى السياسية من جميع المكونات، وصياغة مشروع توافقي موحد يُعتمد كمرجعية وطنية حضرمية.

ثامناً: مسارات الحل والتنفيذ

- يرى المجتمعون أن الحل يسير في مسارين متكاملين:

1. مسار عاجل لإدارة المرحلة الراهنة في حضرموت، يقوم على ترتيبات حكم ذاتي انتقالية تضمن إدارة حضرمية كاملة الصلاحيات فاعلة للقرار والموارد.
 2. مسار يرتبط بالحوار الجنوبي-الحضرمي والحوار الوطني الشامل وما قد ينتج عنه من ترتيبات سياسية نهائية على مستوى علاقة حضرموت بالجنوب واليمن.
- يؤكد المشاركون إصرارهم كحضارم على تنفيذ المسار العاجل للحكم الذاتي كامل الصلاحيات في حضرموت في أقرب وقت ممكن، إدراكاً لاحتمال طول أمد التسوية الشاملة، مع بقاء الباب مفتوحاً لدمج هذه الترتيبات في أي اتفاق وطني نهائي.

تاسعاً: مبدأ الشراكة وعدم الإقصاء

- تقوم هذه الترتيبات على مبدأ الشراكة للجميع، كلُّ بحسب حجمه وتواجهه وتأثيره في حضرموت، ورفض الإقصاء أو التهميش لأيِّ مكوّن حضرمي.
- تُدار كافة الخطوات بروح توافقية، ويُحرص على أن تمضي الأمور عبر تفاهات أغلبية لا تهّمّ الأقلية ولا تعطل القرار الجمعي.
- تُرسل النسخة المعدّلة من هذه الوثيقة إلى جميع المكونات المشاركة للاطلاع وإبداء الملاحظات النهائية والمحددة قبل اعتمادها بصفقتها وثيقة توافق حضرمي في هذه المرحلة.

ختاماً، يرى المجتمعون أن هذا التوافق يمثل دفعة قوية لتوحيد الرؤية الحضرمية، ويبعث روحاً حضرمية جديدة قائمة على التفاهم ووحدة الموقف، ويعزز تطلعات الحضارم نحو مستقبل يلبي طموحاتهم في الاستقرار والتنمية والسيادة والعدالة.

ويؤكد المشاركون أن استمرار الحوار المؤسسي بين المكونات الحضرمية هو الطريق الأمثل لتعزيز الحضور السياسي الفاعل لحضرموت في أي ترتيبات قادمة.

المكونات الموقعة

- 1 منظمة سانس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الانسان.
- 2 منتدى مستقبل حضرموت.
- 3 الفريق الوطني لإعداد وثائق الحكم الذاتي.
- 4 المجلس الأعلى للحراك الثوري.
- 5 حلف قبائل حضرموت.
- 6 مؤتمر حضرموت الجامع.
- 7 مجلس حضرموت الوطني.
- 8 اللجنة التحضيرية للمجلس الموحد للمحافظات الشرقية.